S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/527
8 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا نسخة من رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ وموجهة إليكم من صاحب الفخامة السيد إدوارد شفرنادزه، رئيس جمهورية جورجيا، بشأن الحالة الراهنة في أبخازيا، جورجيا.

وسوف تُرسل النسخة الأصلية من الرسالة إلى سعادتكم بأسرع ما يمكن.

وأرجو التكرم باتخاذ اللازم نحو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دكتور بيتر شخيدزه
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

080796 080796 96-16902

مرفق

رســـالة مؤرخـــة ٦ تمـــوز/يوليه ١٩٩٦ وموجهة من رئيس
جمهورية جورجيا إلى رئيس مجلس الأمن

أجد نفسي مضطرا مرة أخرى إلى لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الصراع الدائر في أبخازيا. وعلى الرغم من الجهود الضخمة المضطلع بها من قبل الأمين العام ومجلس الأمن، فإن الحالة الراهنة قد تظل متجمدة فيما يبدو لسنوات قادمة. وقد سبق لي، في أكثر من مناسبة، أن خاطبت مجلس الأمن بشأن هذه القضية. وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، تحدثت في جلسة المجلس بشأن تلك الحالة الملحة التي تهدد أحد أعضاء الأمم المتحدة بالتمزق القسري، وطلبت إليه بالاضطلاع برد عاجل أيضا.

ورغم ذلك، وفي هذا العام الرابع من أعوام الصراع، لا زلت أشعر أنني مسؤول عن إعادة تأكيد موقفي. ففي إطار الطابع الراهن للعلاقات الدولية، وتغير النظام العالمي، بل وفي ضوء الاعتبارات الإنسانية وحدها، يلاحظ أنه لا يمكن إطلاقا تقبل ذلك التطهير العرقي الجامح الذي يضطلع به الانفصاليون في أبخازيا. وهذا قد أفضى بالفعل إلى إزهاق أرواح ٨٣٤ ٣ من المدنيين الجورجيين، فضلا عن طرد ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠٠ من مساكنهم (ومن بين هؤلاء ٠٠٠ ٢٦٠ من المنتمين لأصل جورجي). ومن جراء ذلك، يلاحظ أن هناك مساكن كثيرة، من التي أخليت قسرا، مشغولة في الوقت الراهن بقتلة مرتزقة أو بمحترفي أعمال السلب والنهب من شمال القوقاز وسائر المناطق المجاورة. ومما يبعث على الغضب، بشكل خاص، أن زعماء الأبخاز ما زالوا يربطون عودة المشردين دون شرط بقضايا سياسية. ومن ثم، فإن حقوق الإنسان المعترف بها دوليا لا تزال عرضة للامتهان دون عقاب.

وفضلا عن هذه المأساة الإنسانية الفاجعة، فإن هذا الصراع الذي طال أمده ما زال يشكل عبئا مرهقا بالنسبة لجورجيا، فهو يعوق إلى حد كبير انتعاشها الاقتصادي وإصلاحاتها السوقية، كما أنه يفاقم من توتراتها الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن كِبَر نطاق الصراع يعرض سلم وأمن منطقة القوقاز بكاملها للخطر، مما يؤثر على جيراننا المباشرين. ومن الملاحظ من ناحية أولى، أن النظم الإجرامية المماثلة تنتعش ماديا ومعنويا، كما يلاحظ، من ناحية ثانية، أن عمليات النقل والاتصال الهامة بالمنطقة تتعرض للتوقف.

ودولة جورجيا قد اختارت، مع هذا، سياسة حل الصراع بالوسائل السلمية، وهي ملتزمة بتنفيذها. وقد تمثلت أول محاولة لنا في الاتفاق المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الذي يقضي، في جملة أمور، بكفالة السلامة الإقليمية لجورجيا، ووقف الأعمال العدائية، وعودة كيانات الدولة إلى العمل بشكل عادي. والانفصاليون بأبخازيا قد قاموا على نحو غادر بانتهاك هذا الاتفاق وجميع الاتفاقات الأخرى أيضا. وقد أدى هذا إلى سقوط غاغرا وسخومي، وكذلك إلى طرد السكان الجورجيين من أبخازيا في نهاية الأمر.

وحتى في هذه الظروف الخطيرة، يلاحظ أننا لم نُغلق أبدا باب المفاوضات، وهذه حقيقة واضحة من القرارات الثلاثة عشر التي اتخذها مجلس الأمن. وبغية مؤازرة عملية السلام، قمنا في الواقع بإبرام اتفاقات عديدة تتضمن بعض التنازلات التي حفزت عليها خطورة الحالة. وقد اضطلعت جورجيا بوضع نموذج لدولة اتحادية، وهذا قد هيأ أحوالا أكثر مواتاة لحل النزاع في حينه بشكل عادل. والدستور الجديد قد عمل إلى عدم التوسع في بعض التفاصيل لتمكين الاتفاق النهائي من إدراج مصالح الأبخاز في إطار دولة

اتحادية. ولقد سبق لي أن أعلنت جهارا، وأود أن أؤكد أيضا أن أبخازيا سوف تُمنح، في إطار تبعيتها للاتحاد، حقوقا واسعة النطاق تتفق مع المعايير القانونية الدولية. وهذه تتضمن حكم ذاتيا إلى حد كبير وبرلمانا ومحكمة عليا، مما سيكفله دستور أبخازي ودستور آخر اتحادي، إلى جانب حصول أبخازيا على سمات مميزة لها، من قبيل العلم والشعار والنشيد القومي. وفي وقت مبكر من هذا العام، كنت قد أجملت ما سبق ذكره في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن السابق.

ومن المؤسف أن عملية حل هذا الصراع تتحول، بشكل مطرد، إلى عملية تسير في اتجاه واحد. والأمين العام نفسه قد سلَّم بأن عملية السلام في أبخازيا قد توقفت تماما، فالسكان الذين طُردوا من ديار آبائهم لا يمكن لهم أن يعيشوا دون انقطاع في ظل ما يكتنفهم من أحوال راهنة. والنظام الانفصالي يتمسك في نفس الوقت بتقمص دور المنتصر، على نحو عنيد. والانفصاليون يقومون، في خضم ما يتمتعون به من حصانة ظاهرية، بتجاهل كل وثيقة سبق أن وقعوها بأنفسهم، إلى جانب تجاهلهم لكافة نداءات مجلس الأمن.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أذكّر أعضاء مجلس الأمن بأن أنشطة الانفصاليين قد لقيت ما تستحقه في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في بودابست. فالدول المشاركة في هذا الاجتماع قد "أعربت عن عميق قلقها لـ "التطهير العرقي"، والطرد الجماعي للسكان الجورجيين في معظمهم من مناطق عيشهم، وهلاك أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء[1]". وقد أعرب أيضا عن موقف واضح مبدئي من جانب مؤتمر قمة كومنولت الدول المستقلة، الذي عقد في ألماتى في عام ١٩٩٥، حيث اعتمد مذكرة بشأن العزل الكامل للانفصالية العدوانية بوصفها ظاهرة من الظواهر. أما اجتماع قمة كومنولث الدول المستقلة، الذي عقد في موسكو في عام ١٩٩٥، فقد أيد حكومة جورجيا، وأعلن حصارا ضد القيادة الانفصالية (وذلك على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها).

وهناك كل الأدلة على أن طرق حل هذا الصراع بأسلوب التشجيع والحث قد استنفدت تماما. وهذا لا يعني إطلاقا أنه يجب علينا أن ننبذ أسلوب المفاوضات. ومن الواجب علينا، على النقيض من ذلك. أن نشجع عملية المفاوضات. وأقصر سبيل لتسوية الصراع يتمثل، مع هذا، في استخدام أساليب القسر السلمي، التي لن تنجح بدونها أي مطالبات بالالتزام بالتعقل والعدالة. وثمة أمل لدينا في أن يكون القرار الأخير لمجلس الأمن تحذيرا نهائيا للنظام الإجرامي، كيما يثوب إلى رشده، وكيما يلتزم دون مواربة بالإرادة الدولية. ونحن نعتقد أيضا أن مجلس الأمن سيتفهم على النحو الواجب تلك الجهود التي تبذلها دولة عضو بالأمم المتحدة من أجل تطبيق كافة الوسائل الممكنة، والمقبولة دوليا، من أجل وضع حد لمحاولة تقويض سلامتها الإقليمية.

الحواشي

(١) انظر A/49/800-S/1994/1435، المرفق، الفصل الثاني، ص ١٨.